

﴿ مطالب الدول الثلاث ﴾

(لإصلاح أرمينيا)

علم قراء المؤيد أن تلك الغوغاء الصائحة التي أثارتها سياسة إنكلترا بكتّابها وخطبائها على الدولة العلية «صديقتها الحميمة» بسبب أرمينيا قد أفضت إلى اشتراك الدول الثلاث «روسيا وفرنسا وإنكلترا» في المطالبة بتنفيذ مضمون المادة ٦١ من عهدة برلين مع بعض تفصيل لها .

ولما كان من مقتضى المادة المذكورة أن الدولة العلية تُخبر الدول الأوربية الموقّعة على هذه العهدة بنتائج ما أجرته في أرمينيا من وجوه الإصلاح ، فقد اختارت الدول الثلاث أن تستبدل ذلك بتشكيل لجنة مراقبة يكون بعض أعضائها من رجال الدولة والبعض الآخر من مندوبى الدول الثلاث ، وتبذل إنكلترا كل جهدها الآن في أن الدولتين الروسية والفرنساوية لا تتساهلان في التمسك بهذا الاقتراح . ولكن لما عرضت المذكورة الموقع عليها من السفراء الثلاث * بصفتهم

* الصحيح : الثلاثة .

﴿ مطالب الدول الثلاث ﴾

(لإصلاح أرمينيا)

علم قراء المؤيد أن تلك التوغاه الصائحة التي أثارها سياسة إنكلترا بكتّابها وخطبائها على الدولة العلية «صديقتها الحميمة» بسبب أرمينيا قد أفضت إلى اشتراك الدول الثلاث «روسيا وفرنسا وإنكلترا» في المطالبة بتنفيذ مضمون المادة ٦١ من عهدة برلين مع بعض تفصيل لها

ولما كان من مقتضى المادة المذكورة أن الدولة العلية تُخبر الدول الأوربية الموقّعة على هذه العهدة بنتائج ما أجرته في أرمينيا من وجوه الإصلاح فقد اختارت الدول الثلاث أن تستبدل ذلك بتشكيل لجنة مراقبة يكون بعض أعضائها من رجال الدولة والبعض الآخر من مندوبى الدول الثلاث وتبذل إنكلترا كل جهدها الآن في أن الدولتين الروسية والفرنساوية لا تتساهلان في التمسك بهذا الاقتراح . ولكن لما عرضت المذكورة الموقع عليها من السفراء الثلاث بعضهم

مندوبين عن دولهم على الباب العالى ، استنكر هذا الاقتراح واعتبره تداخلاً شاذاً غير جائز لأنه مع كونه مُهيناً ومُحقراً للدولة ، لا ينتج أى نتيجة حسنة للبلاد الأرمنية ، بل إنه يزيد فى الارتباكات ويزيد فى تفريق الجامعة العثمانية ويفتح أبواباً جديدة للتداخل بالدسائس والشايات .

ولقد وافتنا تلغرافات الأمس بأن الباب العالى موافق على ما جاء فى المذكرة ، قائل بتعميمها فى جميع الولايات ، ولكنه رافض ما يختص منها بتقرير المراقبة الأجنبية على أى قسم من أقسام المملكة .

ولا يسع عثمانياً عنده ذرة من الوطنية وحرية ضمير أن يُنكر ما فى هذه الخطة من الحكمة فى السياسة والحزم فى الرأى ، لأن فى قبول الباب العالى لمقترحات الإصلاح دليلاً واضحاً على طهارة أميال الدولة العلية نحو رعاياها ، وفى القول بتعميمها أعظم برهان على شرف مبادئ جلاله مولانا السلطان الأعظم وصدق رجاله فى خدمة الدولة والملة فضلاً عن كونه يذهب بأهمية التداخل الأجنبى ، ويضيع من قيمته فى أنظار الرعية التى ترى فيما بعد أنها وهبت نعمة

مندوبين عن دولهم على الباب العالى استنكر هذا الاقتراح واعتبره تداخلاً شاذاً غير جائز لأنه مع كونه مهيناً ومحقراً للدولة لا ينتج أى نتيجة حسنة للبلاد الأرمنية بل إنه يزيد فى الارتباكات ويزيد فى تفريق الجامعة العثمانية ويفتح أبواباً جديدة للتداخل بالدسائس والشايات ولقد وافتنا تلغرافات الأمس بأن

الباب العالى موافق على ما جاء فى المذكرة قائل بتعميمها فى جميع الولايات ولكنه رافض ما يختص منها بتقرير المراقبة الأجنبية على أى قسم من أقسام المملكة ولا يسع عثمانياً عنده ذرة من الوطنية وحرية ضمير أن ينكر ما فى هذه الخطة من الحكمة فى السياسة والحزم فى الرأى لأن فى قبول الباب العالى لمقترحات الإصلاح دليلاً واضحاً على طهارة أميال الدولة العلية نحو رعاياها وفى القول بتعميمها أعظم برهان على شرف مبادئ جلاله

مولانا السلطان الأعظم وصدق رجاله فى خدمة الدولة والملة فضلاً عن كونه يذهب بأهمية التداخل الأجنبى ويضيع من قيمته فى أنظار الرعية التى ترى فيما بعد أنها وهبت نعمة الإصلاح ووسائل

الإصلاح ووسائل السعادة من محض فضل السلطنة السنية ورغبتها في إصلاح شؤون ممالكها لا بشفاعة شفيح ولا بالتماس ذى قوة يتذرع للتدخل بأى وسيلة كانت . وفى رفضه لمشروع المراقبة الأجنبية ، قام بأحسن دفاع عن حقوق السلطنة التى تضيع ، إذا لم تكن حائزة على تمام الاستقلال فى إدارة شؤونها الداخلية .

وأعداء الدولة العلية يُنادون جهاراً بأن الدول الثلاث ستكرهها بالقوة الفعالة على قبول كل حرف من مضامين هذه الاقتراحات إن هى أبدت المعارضة فى شئ منها ، ولكونهم جبناء منافقين لا يستطيعون أن يتظاهروا بهذه العداوة التى عرفت عند الجميع شعارهم وديارهم ومذهبهم وإيمانهم يتسترون برداء الموعظة الحسنة ويقولون : إذا كانت الدولة العلية لا تستطيع مصادمة الدول الثلاث بالقوة أو ليس الأليق بها أن تخضع لحكم المقدور وتُجيب على كل مطلب بالقبول من أول وهلة حتى لا يُقال أبت ثم انقادت صاغرة .

ولعمر الحق ، إنها لفظة الغاش ونصيحة المدلس التى تنقلب شماتة وملاماً بعد قبولها .

السادة من محض فضل السلطنة السنية ورغبتها فى إصلاح شؤون ممالكها لا بشفاعة شفيح ولا بالتماس ذى قوة يتذرع للتدخل بأى وسيلة كانت . وفى رفضه لمشروع المراقبة الأجنبية قام بأحسن دفاع عن حقوق السلطنة التى تضيع إذا لم تكن حائزة على تمام الاستقلال فى إدارة شؤونها الداخلية

وأعداء الدولة العلية يُنادون جهاراً بأن الدول الثلاث ستكرهها بالقوة الفعالة على قبول كل حرف من مضامين هذه الاقتراحات إن هى أبدت المعارضة فى شئ منها ولكونهم جبناء منافقين لا يستطيعون أن يتظاهروا بهذه العداوة التى عرفت عند الجميع شعارهم وديارهم ومذهبهم وإيمانهم يتسترون برداء الموعظة الحسنة ويقولون ، إذا كانت الدولة العلية لا تستطيع مصادمة الدول الثلاث بالقوة أو ليس الأليق بها أن تخضع لحكم المقدور وتُجيب على كل مطلب بالقبول من أول وهلة حتى لا يُقال أبت ثم انقادت صاغرة

ولعمر الحق إنها لفظة الغاش ونصيحة المدلس التى تنقلب شماتة وملاماً بعد قبولها .

مقترح من أول وهلة وسلمت للدول
الثلاث أن تتدخل في شؤونها الداخلية
كما نشأ لعل أولئك الأعداء ما هذه الدولة
لا تبدي حراً كما ولا تناضل عن نفسها
ولو بكل ما يناضل به من حقوقه الضعيف
حتى إذا قدمت الحيلة وغلبتها القوة كان
لها العذر الواضح عند رعاياها وفي حكم
التاريخ

على أننا نطيل الكلام على أمثال
هؤلاء الحرة المارقين ونتمد إلى حديث
الدولة العلية مع الدول الثلاث فنقول . إن
الدولة قد أحسنت كل الأحسان في سياستها
تلقاه مطلب السفراء الثلاث . ولا نخجل
أن الأمر يفضى إلى نتيجة سيئة برفض
تقرير المراقبة كما يزعم البعض إلا إذا فرضنا
تلك الدول الثلاث أعداء للدولة العلية
قد تضافرت على الوقيعة بها وليس ثم من
يزعم هذا الزعم

فإذا كان لا يزال مقام الباب العالي
عند دول أوروبا محترماً ولحقوقه الذاتية
شأن لا يمكن غض النظر عنها وإغفالها
بالكلية فلا يتوقع أن تحصل أزمة دولية
بسبب ذلك الرفض حيث يمكن تذييل
الصعوبات بالمخبرات الودية التي لا بد وأن
تنتهي بتسوية حاسمة لهذه المشكلة

إذ لو فرض أن الدولة العلية قبلت كل مقترح
من أول وهلة ، وسلمت للدول الثلاث أن
تتدخل في شؤونها الداخلية كما تشاء ، لقال
أولئك الأعداء ما لهذه الدولة لا تبدي حراً
ولا تناضل عن نفسها ، ولو بمثل ما يناضل به
عن حقوقه الضعيف حتى إذا عدمت الحيلة
وغلبتها القوة كان لها العذر الواضح عند
رعاياها وفي حكم التاريخ .

على أننا لا نطيل الكلام على أمثال هؤلاء
الحونة المارقين ، ولنعد إلى حديث الدولة
العلية مع الدول الثلاث فنقول : إن الدولة قد
أحسنت كل الإحسان في سياستها تلقاء
مطالب السفراء الثلاث * ، ولا نخال أن الأمر
يُفضى إلى نتيجة سيئة بعد رفض تقرير المراقبة
كما يزعم البعض ، إلا إذا فرضنا تلك الدول
الثلاث أعداء للدولة العلية قد تضافرت على
الوقيعة بها ، وليس ثم من يزعم هذا الزعم .

فإذا كان لا يزال مقام الباب العالي عند دول
أوروبا محترماً ولحقوقه الذاتية شأن لا يمكن
غض النظر عنها وإغفالها بالكلية ، فلا يتوقع
أن تحصل أزمة دولية بسبب ذلك الرفض ،
حيث يمكن تذييل الصعوبات بالمخبرات

* الصحيح : الثلاثة .